لجنة التحقيق في أحداث الساحل السوري حددت ٢٩٨ من المشتبه في تورطهم في الانتهاكات

دمشق - (أ ف ب): أعلنت لجنة التحقيق الوطنية في أحداث الساحل السوري أمس أنها حدّدت هوية ٢٩٨ شخصا يُشتبه بتورطهم في أعمال عنف طالت الأقلية العلوية، مشيرة الى تحقّقها من «انتهاكات جسيمة»، أسفرت عن مقتل ١٤٢٦ علويا وثقت أسماؤهم.

وأوقعت أعمال العنف التي شهدها الساحل السوري على خلفية طائفية في مارس نحو ١٧٠٠ قتيل، غالبيتهم الساحقة من العلويين، وفق حصيلة أوردها المرصد السوري لحقوق الانسان. وطرحت أعمال العنف التي طالت الأقلية العلوية حينها ثم الدرزية خلال الأسبوع الماضي تساؤلات إزاء قدرة السلطة الانتقالية على بسط سلطتها على كامل التراب السوري والتعامل مع الأقليات.

وقال المتحدث باسم اللجنة الوطنية المستقلة للتحقيق وتقصي الحقائق ياسر الفرحان خلال مؤتمر صحفي في دمشق: «توصلت اللجنة الى معرفة ٢٩٨ بأسمائهم الصريحة من المشتبه بتورطهم في انتهاكات»، في رقم «يبقى أوليا».

وتحققت اللجنة، وفق الفرحان، «من انتهاكات جسيمة تعرض لها المدنيون في ٧ و٨ و٩ مارس، تشمل حوادث القتل الواقع على أكثر من شخص والقتل القصد وسلب الممتلكات وتخريب البيوت وحرقها والتعذيب والشتم بعبارات طائفية».

وقال الفرحان إن اللجنة تحققت «من أسماء ١٤٢٦ قتيلا، بينهم تسعون امرأة والبقية معظمهم مدنيون» من العلويين، مشيرا الى «أعداد اضافية من القتلى لم تتحقق من صحتها».

وفي تعليق على نتائج التحقيق، قالت الطالبة الجامعية جنى علي مصطفى التي فقدت والدها في مدينة بانياس خلال أعمال العنف لوكالة فرانس برس: «لم أكن أنتظر صدور التقرير، لأن الحقيقة جلية بالنسبة إلي، وأعداد الجثث والمقابر الجماعية وأصوات صرخات الضحايا كانت كافية لتوضح حقيقة ما جرى».

وأضافت الشابة البالغة من العمر ٢٤ عاما أن التقرير «يضم تبريرات كثيرة لكل ما حدث»، معتبرة أن ما حصل «أكبر من كونه انتهاكات، إذ كان موجها ضد طائفة بكاملها».

وشهدت منطقة الساحل ذات الغالبية العلوية بدءا من السادس من مارس لثلاثة أيام أعمال عنف على خلفية طائفية، اتهمت السلطات مسلحين موالين للرئيس المخلوع بشار الأسد بإشعالها عبر شنّ هجمات دامية أودت بالعشرات من عناصرها.

وبحسب اللجنة، قضى ٢٣٨ من عناصر الأمن العام والجيش في تلك الهجمات.

وأرسلت السلطات على أثرها تعزيزات عسكرية الى المنطقة، شملت مائتي ألف مقاتل، وفق الفرحان. وتحدث المرصد وشهود ومنظمات حقوقية عن ارتكاب قوات الأمن ومجموعات رديفة مجازر وعمليات «إعدام ميدانية» طالت الأقلية العلوية التي تنتمي اليها عائلة الأسد.

وبحسب منظمات حقوقية ودولية، فقد قضت عائلات بأكملها في أعمال العنف، وبين القتلى نساء وأطفال ومسنون. واقتحم مسلحون منازل وسألوا قاطنيها عما إذا كانوا علويين أو سنة، قبل قتلهم أو تركهم وشأنهم.

ووثق المسلحون أنفسهم عبر مقاطع فيديو قتلهم أشخاصا بلباس مدني عبر إطلاق الرصاص من مسافة قريبة، بعد توجيه الشتائم وضربهم.

وتوصلت اللجنة، وفق الفرحان، الى تحديد «أفراد ومجموعات يرتبطون ببعض المجموعات والفصائل العسكرية من مجمل القوات المشاركة». ورجّحت أنهم «خالفوا الأوامر العسكرية ويُشتبه بارتكابهم انتهاكات بحق المدنيين».



○ المؤتمر الصحفي للجنة التحقيق في أحداث الساحل السوري. (رويترز)

يوميات سياسية



العرب ومهمة إنقاذ سوريا

السيد زهره

ذكرت أمس أن التطورات والأحداث الأخيرة التي شهدتها سوريا تشير إلى أن البلاد تواجه خطرا وجوديا داهما.. خطر اندلاع حرب طائفية أهلية وتقسيم سوريا إلى دويلات.

الدول العربية لها دور حاسم تلعبه لإنقاذ سوريا من هذا المصير المظلم.

الأمر لا يتعلق بسوريا فقط وإنما يتعلق بمصلحة كل الدول العربية.. يتعلق بالمصير العربي كله.

الكل يجب أن يدرك أنه لو أن سوريا غرقت في حرب أهلية طائفية، وأصبحت مهددة بالتقسيم فستكون هذه من أكبر الكوارث التي تحل بالدول العربية. سينفجر الصراع الطائفي في المنطقة كلها بما يعنيه ذلك من فوضى ودمار أكثر مما هو قائم بالفعل بكثير. ولو حدث هذا سيقود ذلك إلى توحش إسرائيل ومشروعها الصهيوني في المنطقة أكثر وأكثر.

لهذا الدول العربية يجب أن تتحرك لإنقاذ سوريا من هذا المصير ولضمان بقائها دولة موحدة وإبعاد خطر الحرب الأهلية عنها.

ماذا يمكن أن تفعل الدول العربية؟

نعلم أن الدول العربية تصدر بيانات متكررة بدعم الحكومة السورية ورفض التدخلات الإسرائيلية السافرة وما تقوم به وتطالب بإنهاء احتلالها للأراضي السورية. وآخر هذه البيانات بيان أصدرته عشر دول عربية.

هذه البيانات مجرد تسجيل لموقف. المطلوب ابعد من هذا.

ثلاث مهام مترابطة مطروحة على الدول العربية لإنقاذ سوريا:

أولا: مهمة مع الرئيس السوري الشرع.

الدول العربية يجب أن تدعم بالطبع كل جهود الحكومة السورية من أجل تقوية مؤسسات الدولة ومن أجل حصر السلاح بيد الدولة واحتواء كل الطوائف في مشروع توحيدي وطني.

الدول العربية يجب أن تحث الرئيس السوري على طرح مشروع جدي لاحتواء الطوائف في إطار الدولة السورية الموحدة ويكون كفيلا فعلا بإقناع مختلف القوى بتسليم السلاح للدولة.

ومن أهم القضايا هنا أن الدول العربية يجب أن تحث الشرع على إنهاء وجود القوى الطائفية المتطرفة في داخل الجيش وأجهزة الأمن التي ترتكب انتهاكات وجرائم طائفية شنيعة في كل مرة تنشب فيها اشتباكات. لا يمكن أن يكون هناك أي مشروع وطني ولا أمل في الإنقاذ مع استمرار وجود هذه القوى.

ثانيا: مهمة مع أمريكا.

لا يمكن أن يستقر الوضع في سوريا، ولا يمكن إنقاذها، ما لم يتم ردع إسرائيل ووضع حد لاحتلالها للأراضي السورية والدور الإجرامي الذي تقوم به تحت دعوى حماية الأقليات.

المسألة هنا أن أمريكا هي الوحيدة القادرة على ردع إسرائيل وتحجيم ما تفعله في سوريا.

هنا تأتي مهمة الدول العربية. يجب أن تدفع إدارة ترامب بكل السبل الممكنة إلى أن تقوم بهذا الدور وتردع إسرائيل في سوريا، ويجب أن تفهم أمريكا أن ما تقوم به إسرائيل يدمر أمن واستقرار المنطقة ويدمر المصالح الأمريكية نفسها. الدول العربية يجب أن تفعل هذا وخصوصا أن إدارة ترامب لا تتبنى بالكامل مشروع إسرائيل في سوريا، وهناك خلافات معها حول ما تقوم به على الأقل بحسب التقارير المعلنة.

ثالثا: وبالطبع بالإضافة إلى هذا، الدول العربية يجب أن تقدم الدعم للحكومة السورية في كل المجالات الاقتصادية، وحتى العسكرية. يجب أن تلعب الدول العربية دورا أساسيا في تقوية الدولة السورية وتمكينها من فرض سيطرتها الكاملة على البلاد.

هذه الجواب بعض ما يجب ان تفعله الدول العربية.

المهم أن تتصرف الدول العربية على اعتبار أن إنقاذ سوريا مهمة عربية عاجلة لا تحتمل التأخير.

يجب ألا تنتظر الدول العربية حتى تحل الكارثة ثم تكتفي بالتحسر على ما سيجري بعد ذلك.

عراقجي: إيران لن تتخلى عن تخصيب اليورانيوم

طهران - (أ ف ب): أعلن وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي الإثنين أنّ بلاده لن تتخلّى عن برنامجها النووي، لا سيما تخصيب اليورانيوم، رغم «الأضرار الجسيمة» التي ألحقها القصف الأمريكي بمنشآتها النووية، وذلك قبل استئناف المحادثات مع القوى الأوروبية.

ومن المقرر أن تلتقي إيران مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا في إسطنبول الجمعة لإجراء مفاوضات بشأن برنامجها النووي فيما تتهم طهران القوى الأوروبية بعدم احترام الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥.

وسيكون هذا الاجتماع الأول منذ الحرب التي خاضتها إيران مدة ١٢ يوما مع إسرائيل الشهر الماضي والتي نفذت خلالها الولايات المتحدة ضربات على منشآت نووية في إيران.

وقال عراقجي للمذيع في شبكة «فوكس نيوز» الإخبارية الأمريكية بريت باير إنّ «البرنامج متوقف الآن لأنّ الأضرار جسيمة وخطرة، لكن من الواضح أنّنا لا نستطيع التخلّي عن التخصيب، لأنّه إنجاز لعلمائنا، والآن، أكثر من ذلك، إنّه مسألة فخر وطني».

وسارع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى التعليق على ما قاله عراقجي لفوكس نيوز، مجددا وعيده لإيران وكتب على منصّته «تروث سوشال» أنّ «عباس عراقجي، في ما يتعلق بالمواقع النووية الإيرانية، قال إنّ «الأضرار جسيمة للغاية، لقد دُمّرت». بالطبع إنها كذلك، كما سبق أن قلت، وسنكرّر (القصف) إذا لزم الأمر!».

وأبرمت إيران والقوى الكبرى اتفاقا نوويا عام ٢٠١٥ أطلق عليه اسم «خطة العمل الشاملة المشتركة»، فرضت بموجبه قيودا على برنامج إيران النووي مقابل تخفيف العقوبات عليها.

لكن مفاعيل الاتفاق باتت بحكم اللاغية اعتبارا من ٢٠١٨ خلال ولاية ترامب الأولى، عندما انسحبت الولايات المتحدة منه وأعادت فرض عقوبات على إيران.

وكانت باريس ولندن وبرلين أكدت التزامها تطبيق الاتفاق، مشيرة إلى رغبتها في مواصلة التبادلات التجارية مع إيران، في وقت لم يُعاد فرض عقوبات الأمم المتحدة والعقوبات الأوروبية على طهران.

غير أنّ التدابير التي سعت الدول الأوروبية إلى اعتمادها للتخفيف من آثار العقوبات الأمريكية، واجهت صعوبات لاسيما أنّ العديد من الشركات الغربية اضطرّت إلى مغادرة إيران التي تشهد معدّلات تضخّم مرتفعة وأزمة اقتصادية خانقة.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية اسماعيل بقائي إنّ «الأطراف الأوروبية كانت مخطئة ومقصّرة في تنفيذ» الاتفاق النووي.

وجاءت تصريحاته قبل لقاء يُعقد في اسطنبول الجمعة بين إيران وممثلين لفرنسا وبريطانيا وألمانيا للبحث في الملف النووي الإيراني.

وتتهم الدول الأوروبية الثلاث طهران بعدم احترام التزاماتها في إطار الاتفاق النووي، وتهدد بتفعيل «آلية الزناد» التي نص عليها اتفاق العام ٢٠١٥، وتسمح بإعادة فرض عقوبات دولية على الجمهورية الإسلامية في حال تراجعت عن الوفاء بالتزاماتها بموجبه.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية مارتن غيزه إنّه «في حال عدم التوصل إلى حل دبلوماسي بحلول نهاية أغسطس، فإن (إعادة فرض عقوبات) يظل خيارا» مطروحا بالنسبة إلى الأوروبيين.



ترامب يقرر انسحاب أمريكا من اليونسكو للمرة الثانية

باريس/واشنطن - (رويترز): أمر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمس الثلاثاء بانسحاب الولايات المتحدة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مكررا خطوة سبق أن أمر بها خلال ولايته الأولى وعدل عنها سلفه جو بايدن. ويدخل الانسحاب من المنظمة التي مقرها باريس، التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية لتعزيز السلام من خلال التعاون الدولي في مجالات التعليم والعلوم والثقافة، حيز التنفيذ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض آنا كيلي: «قرر الرئيس ترامب انسحاب الولايات المتحدة من اليونسكو التي تدعم قضايا ثقافية واجتماعية متطرفة ومثيرة للانقسام، التي تتعارض تماما مع السياسات السليمة التي صوت لها الأمريكيون في نوفمبر».

وأكدت وزارة الخارجية الأمريكية أن بقاء الولايات المتحدة في اليونسكو لا يصب في المصلحة الوطنية، واصفة المنظمة بأنها تنتهج «أجندة عالمية وآيديولوجية للتنمية الدولية تتعارض مع سياستنا الخارجية القائمة على مبدأ أمريكا أولا». وقالت المديرة العامة لليونسكو أودري أزولاي إنها تأسف بشدة لقرار ترامب، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنه كان قرارا «متوقعا استعدت اليونسكو له». وكتب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على إكس: «دعمنا راسخ لليونسكو، التي تحمي عالميا العلوم والمحيطات والتعليم والثقافة والتراث العالمي». وأضاف: «انسحاب الولايات المتحدة لن ينال من التزامنا تجاه هؤلاء الذين يخوضون تلك المعركة». وقالت أزولاي إن اليونسكو نوعت مصادر تمويلها، إذ لم تكن تتلقى سوى نحو ثمانية بالمائة من ميزانيتها من واشنطن.

وكانت اليونسكو واحدة من عدة هيئات دولية انسحب منها ترامب خلال ولايته الأولى، إلى جانب منظمة الصحة العالمية، واتفاقية باريس للمناخ، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وخلال ولايته الثانية أعاد العمل بهذه الخطوات إلى حد كبير. وقال مسؤولو اليونسكو إن تأثير انسحاب الولايات المتحدة سيكون محدودا على البرامج التي تمولها الولايات المتحدة. من جانبها، رحبت إسرائيل بقرار الولايات المتحدة الانسحاب من اليونسكو. وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إن أحد أسباب الانسحاب هو قرار اليونسكو قبول فلسطين من الدول الأعضاء، وهو ما «يتعارض مع السياسة الأمريكية ويسهم في انتشار الخطاب المعادي لإسرائيل داخل المنظمة».

وأكد مسؤولو اليونسكو أن جميع بيانات الوكالات ذات الصلة تم الاتفاق عليها مع كل من إسرائيل والفلسطينيين على مدى السنوات الثماني الماضية. وقالت أزولاي إن «الأسباب التي طرحتها الولايات المتحدة للانسحاب من المنظمة هي نفسها التي طرحتها قبل سبع سنوات، على الرغم من أن الوضع تغير جذريا وانحسار التوتر السياسي وأن اليونسكو اليوم تشكل منتدى نادرا للتوافق على تعددية أطراف ملموسة وذات توجه عملي». وأضافت: «كما أن هذه الادعاءات تتناقض مع واقع جهود اليونسكو، ولا سيما في مجال التثقيف بشأن الهولوكوست ومكافحة معاداة السامية».

وقال دبلوماسيون إن الشعور السائد في اليونسكو هو أن الانسحاب كان واقعا لا محالة لأسباب سياسية، نظرا إلى أن بايدن أعاد الولايات المتحدة إلى المنظمة ووعد بسداد المتأخرات من المرة الأولى التي انسحب فيها ترامب.

واشتهرت يونسكو بتصنيف مواقع التراث العالمي مثل جراند كانيون في الولايات المتحدة ومدينة تدمر الأثرية في سوريا. وانضمت الولايات المتحدة إلى المنظمة عند تأسيسها في ١٩٤٥، لكنها انسحبت للمرة الأولى في ١٩٨٤ احتجاجا على ما قالت إنه سوء إدارة مالية وانحياز ضد الولايات المتحدة، ثم عادت للانضمام إليها بعد ما يقرب من ٢٠ عاما في ٢٠٠٣ في عهد الرئيس جورج دبليو بوش الذي قال آنذاك إن المنظمة أجرت الإصلاحات اللازمة.



○ تأسست اليونسكو، ومقرها باريس، بعد الحرب العالمية الثانية لتعزيز السلام. (رويترز)

موجة الحر في إيران تتسبب في انقطاع المياه والكهرباء

طهران - (أ ف ب): تسبّبت موجة حر شديدة في إيران بانقطاع إمدادات المياه والكهرباء في معظم أنحاء البلاد، بعد انخفاض مستوى المياه في خزانات السدود إلى أدنى مستوياتها منذ قرن، وفق ما أفادت وسائل إعلام رسمية أمس الثلاثاء. ويتوقع أن تتراجع درجات الحرارة المرتفعة للغاية التي بدأ تسجيلها منذ يوم الجمعة تدريجيا بحلول غد الخميس، بحسب ما نقل التلفزيون الرسمي عن هيئة الارصاد الجوية. وصدرت أوامر بإغلاق المكاتب الحكومية في ١٥ على الأقل من محافظات إيران البالغ عددها ٣١، بما في ذلك العاصمة طهران، اليوم الأربعاء في مسعى لتقنين المياه والكهرباء.

وتأتي الخطوة فيما تجاوزت الحرارة في أجزاء من جنوب وجنوب غرب إيران ٥٠ درجة مئوية. وقالت الناطقة باسم الحكومة فاطمة مهاجراني إن السلطات ستمدد إغلاق المكاتب «إذا الزم الأمر»، محذّرة من أن نقص المياه وصل إلى مستوى «خطر» في طهران. وسجّلت عواصم عشر محافظات على الأقل درجات حرارة أعلى من ٤٠ درجة مئوية يوم الاثنين، بما في ذلك طهران، بحسب هيئة الأرصاد الجوية. وضربت موجة الحر البلاد بعد جفاف، فقد شهدت العاصمة أدنى معدل هطول للأمطار منذ ٦٠ عاما، بحسب شركة إمدادات المياه في طهران.

وقالت الشركة إن مستويات المياه في الخزانات التي تزوّد طهران تراجعت إلى «أدنى مستوى لها منذ قرن»، داعية السكان إلى استخدام خزانات ومضخات للتعامل مع اضطراب الإمدادات من المصدر. وأفاد محافظ طهران محمد صادق معتمديان بأن نسبة المياه في السدود لا تتجاوز ١٤ في المائة، مضيفا أن العاصمة تعاني الجفاف للعام الخامس. وأفاد العديد من السكان عن تواصل انقطاع المياه لساعات خلال الأيام الأخيرة الماضية. وقالت ربّة منزل في طهران تبلغ من العمر ٥٢ عاما وعرّفت عن نفسها باسم عائلتها موينيي: «ليس الحر فقط، لا توجد كهرباء ولا مياه.. حياتنا منهارة».

وحذّر الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان يوم الأحد من أن «أزمة المياه أخطر مما يتحدث عنه الناس». ونشرت العديد من الصحف الإيرانية صورا على صفحاتها الأولى أمس الثلاثاء لمستويات المياه المنخفضة في خزانات السدود. وفي الأهواز، عاصمة محافظة خوزستان (جنوب غرب) التي تعد الأكثر حرا في البلاد، اشتكى السكان من انقطاع الكهرباء مع ارتفاع الحرارة إلى ٥٠ درجة مئوية يوم الاثنين. أما في طهران فاضطر سائقون إلى التوقف لحماية أجهزة التبريد في سياراتهم مع تجاوز الحرارة ٤٠ درجة مئوية.

وذكرت وكالة فارس للأنباء أن شركة المياه في طهران تنوي توزيع مياه الشرب في أكياس بلاستيكية إذا تواصل انقطاع الإمدادات من المصدر الرئيسي. ورغم أن موجات الحر ليست غريبة على إيران فإن الحكومة أمرت بإغلاق المصارف وغيرها من المؤسسات العامة في يوليو العام الماضي نظرا إلى ارتفاع درجات الحرارة. وأفاد مسؤولون حينذاك بأن استهلاك الكهرباء بلغ حدا قياسيا تجاوز ٧٩ ألف ميغاوات.

